الأمم المتحدة S/PV.8455

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٥٥

الخميس، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٧/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر ويزينغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربيرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بالقرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) (S/2018/1119)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1902477 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بالقرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) (S/2018/1119).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/90، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1119، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ من فريق الخبراء المعني جمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ عملا بالقرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا، بوصفها القائم بالصياغة، باتخاذ القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩) بالإجماع، وهو القرار الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي سياق اتسم بإجراء حوار مباشر في الخرطوم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة تحت رعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يبرهن القرار على التوافق في الآراء داخل مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى ما يوليها من أهمية كبرى، ونحن نرحب بذلك. وأود أن أؤكد على نقطتين فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذه المجلس للتو. إنه يوجه رسالة واضحة إلى الشركاء في أفريقيا الوسطى، الذين يتوقعون من المجلس، على نحو صائب، أن يعمل الكثير.

أولا، يبين القرار انفتاحا حقيقيا من جانب مجلس الأمن تجاه الطلب الذي أعربت عنه سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة. وقد سمعت رسالتها بوضوح. فمجلس الأمن يتعهد بوضع خارطة طريق تشغيلية محددة، في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل، يمكنها أن تخفف حظر توريد الأسلحة في غضون بضعة أشهر. ويستند ذلك الانفتاح، أولا، إلى حاجة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لإعادة تجهيز وتدريب قوات الدفاع وقوات الأمن لديها، بحيث يمكنها أن تسهم في تحقيق الأمن لجميع المواطنين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويستند ذلك الانفتاح كذلك إلى الإقرار بالتقدم الحقيقي الذي أحرزته

سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في ثلاثة مجالات هي: إصلاح قطاع الأمن؛ وعملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة؛ وإدارة الأسلحة والذخائر. وأخيرا، يتسم ذلك الانفتاح بالواقعية، لأن مجلس الأمن يعترف بأنه لا يزال هناك بعض التقدم الذي يتعين على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تحرزه على المدى القصير.

كما يضع القرار، كدليل على التزام مجلس الأمن القوي، جدولا زمنيا واضحا وذلك بطلب تقديم تقرير من الأمين العام بحلول ٣١ تموز/يوليه من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في المجالات الثلاثة التي ذكرتها للتو، أي، من حيث إصلاح القطاع الأمني، والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإدارة الأسلحة والذخائر. كما أن القرار ينص أيضا على أن يجتمع مجلس الأمن بعد ذلك التقرير، بحلول يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر لاتخاذ قرار بشأن إمكانية تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة.

ولذلك، فإن القرار يمهد الطريق بوضوح، في نهاية المطاف، لإجراء تغيير في نظام حظر توريد الأسلحة بحلول صيف عام ٢٠١٩. وبطبيعة الحال، يتعين على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقدم تقريرا، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، عن ما تم إحرازه من تقدم. ويمكن لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى كذلك مواصلة التمتع بالإعفاء من حظر توريد الأسلحة. وأخيرا، يمكنها أن تستمر في الاستفادة من دعم شركائها في تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن.

لقد ظللنا نؤكد على الدوام أن الجزاءات، في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، لم تعتبر قط غاية في حد ذاتها بل كانت دائما وسيلة للإسهام في تحقيق هدفنا المشترك، وهو تحقيق الاستقرار واستعادة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويوجه مجلس الأمن رسالة أوسع نطاقا باتخاذه القرار بالإجماع. أولا، إننا نوجه رسالة دعم واضحة إلى الرئيس فوستين أرشانج توادیرا في جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة بين جميع أبناء أفريقيا الوسطى وبرسالة تضامن مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشكل الضحية الرئيسية للعنف المستمر الذي ترتكبه الجماعات المسلحة. وهي كذلك رسالة قوية لدعم المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ أننا جميعا نعلم أنه لا يمكن لحل الأزمة في أفريقيا الوسطى إلا أن يكون سياسيا.

وفي ذلك السياق، نرحب بالمحادثات التي عُقدت في الخرطوم تحت رعاية الاتحاد الأفريقي بغية تعزيز السلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة. وتكتسي هذه المحادثات أهمية حاسم تماما لعملية السلام، ونأمل أن تؤدي إلى نتائج ملموسة.

وقبل أن أختتم بياني، وبما أن هذه هي آخر جلسة مفتوحة لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، أود أن أتوجه بالشكر والتهنئة الحارين لكم ولفريقكم بأكمله، سيدي الرئيس، على العمل الممتاز الذي قمتم به طوال فترة رئاستكم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن كان زملائي قد شكروكم خلال المشاورات، سيدي الرئيس، يشرفني أن أفعل ذلك في جلسة مفتوحة. ولكن، بطبيعة الحال، غلبني صديقي ممثل فرنسا، الذي هنأكم مرتين بطريقته الأنيقة المعتادة.

بيد أنني لا أريد أن أهنئكم على اختتام فترة رئاستكم، ولكن على نجاحكم في إدارتها. فقد توليتم الرئاسة مباشرة بعد انضمامكم إلى مجلس الأمن وأدرتموها كما لو أنكم قمتم بمهمة إدارتها عدة مرات بالفعل. لقد قلت دائما، وأقول مرة أخرى اليوم، أن دور الرئيس كدور حكم في مباراة لكرة القدم. فكلما قل بروزه، كلما تحسن أداء اللاعبين. لكن يجب عليه أن يتدخل دائما عند الضرورة لإعادة المباراة إلى المسار الصحيح. وقد أبنتم كحكم مستبصر عن القدرة على تحقيق التوازن بين الحياد والأناقة. ونشكركم على ذلك، ونهنئكم على إنجاز مهمتكم وننتظر عودتكم غدا إلى صفوفنا، نحن الناس العاديين.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار باتخاذ القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، بشأن نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشكر بلدي، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، جميع الوفود على روحها التوفيقية، التي مكنتنا من التوصل إلى نص متوازن يجسد تصميم المجلس على دعم حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية التوصل إلى حل دائم للأزمة التي يمر بها هذا البلد الشقيق.

ويتطلب هذا القرار من المجلس وضع خارطة طريق في غضون الشهور الثلاثة القادمة، سيمكننا تنفيذها من التخفيف من التدابير المتخذة في إطار حظر توريد الأسلحة من أجل مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وإذ يثني وفد بلدي على التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال إصلاح قطاع الأمن والنشر الجاري لقوات الأمن والدفاع، فضلا عن اعتماد خطة للدفاع الوطني، فإنه يشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، على مواصلة جهودها لمعالجة التحديات الأمنية الملحة في البلد. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أنه بموجب هذا القرار الجديد، ينبغي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقدم تقريرا إلى لجنة الجزاءات، في أجل لا يتعدى نهاية حزيران/يونيه، عن التقدم المحرز في مجالات إصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ وإدارة الأسلحة والذخائر.

والأحكام ذات الصلة من القرار توضح أنه بتخفيف المجلس لحظر توريد الأسلحة، فإنه يراعي الشواغل التي أعربت عنها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما الحاجة الملحة إلى تدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن الوطنية لتمكينها من القيام بالاستجابة المتناسبة لأي تهديد لأمن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحث بلدي على العمل التآزري بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة والأمم المتحدة، من خلال فريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بغية ضمان التنفيذ الفعال لتدابير المجلس الرامية إلى إنهاء الأزمة في البلد بصورة مستدامة. وتؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها الكامل للرئيس توادیرا وحكومته وللمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، فإننا نأمل أن تؤدي المحادثات الجارية في الخرطوم، منذ ٢٤ كانون الثاني/يناير بمبادرة من الاتحاد الأفريقي، إلى حلول ملموسة، بغية ضمان التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة ومصالحة حقيقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أرفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الجمهورية الدومينيكية لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وأفرقتهم، فضلا عن أمانة المجلس، على كل ما قدموه لنا من مساعدة. لقد كان هذا الشهر بالفعل شهرا حافلا بالعمل توصلنا فيه للتوافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة في نطاق اختصاصنا. وما كنا لنحقق ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جميع الوفود وموظفي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمات المؤتمرات، والمترجمون الشفويون، والمترجمون التحريريون، ومدونو المحاضر الحرفية، وموظفو الأمن.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس بأكمله وأنا أتمنى لوفد غينيا الاستوائية حظا سعيدا خلال شهر شباط/فبراير.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.